*على هامش الدورة ١٦ للمجلس الوطني :*

# قراءة سريعة في مشاريع "السلام" المطروحة بعد بيروت

يواجه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة القادمة جملة من الموضوعات الهامة المختلف عليها والتي اذا لم يتخذ موقف فلسطيني موحد حيالها ، فان الوحدة الوطنية الفلسطينية ، تبقى عرضة كل التأثيرات ، التي تهب اليوم رياحها من اكثر من عاصمة عربية .

ولعل من بين الموضوعات التي تثير الانقسام في الصف الوطني الفلسطيني ، الموقف من المشاريع السياسية المطروحة في المنطقة منذ انتهاء حرب لبنان ، ونعني بها مبادرة الرئيس الامريكي رونالد ريغان ، ومشروع السلام العربي» ، والمشروع الكونفدرالي الذي اطلقه الملك حسين مؤخرا .

## ١ ـــ المبادرة الامريكية

لم تكد الدفعة الاخيرة من المقاتلين الفلسطينيين تكمل انسحابها من بيروت ، حتى اقدم الرئيس الامريكي رونالد ريغان على اطلاق مبادرته «السلمية» لمنطقة الشرق الاوسط ، والتي تعتبر اليوم مركز الثقل والاهتمام في التحرك السياسي الذي تشهده العواصم العربية وعواصم الدول المعنية بالمشكلة في الشرق الاوسط .

التوقيت لم يأت مصادفة ، بل هو امر مدروس بعناية ومخطط له منذ زمن ليس بالقصير ، فالحرب الاخيرة في لبنان كانت بمثابة التمهيد الضروري لاطلاق مشروع ريغان استهدفت العقبة الرئيسية التي اعترضت التحرك الامريكي في المنطقة طوال السنوات الاخيرة ، ونعني بها التحالف الفلسطيني ـــ السوري ـــ الوطني ـــ اللبناني .

من ناحية ثانية فقد جاء اعلان الرئيس الامريكي عن مشروعه هذا عشية القمة العربية في فاس ، بمثابتتحد للاتجاه الذي ينبغي ان تتحرك فيه جهود الرجعيات العربية في مرحلة ما بعد لبنان ، وهذا ما كشفت عنه ودللت عليه وقائع قمة فاس ، والبصمات القيلة التي تركتها الرجعيات العربية على بيانها الختامي .

فما هي اهداف التحرك الامريكي الجديد ؟ واية مضامين جاء بها مشروع «السلام الامريكي» ؟

بداية يجدر التوقف امام ما يحلوا للبعض ان يسموه بايجابيات المبادرة الامريكية ، لنرى ما اذا كان الموقف الامريكي اتى بجديد يتجاوز على نحو ملموس المواقف الامريكية السابقة .

اولا : تحدث المشروع الامريكي عن الضفة الغربية وغزة بوصفها مناطق محتلة ، وهذا ما يسمى بالايجابية الاولى في مبادرة ريغان .

ثانيا : تحدث المشروع عن حق تقرير المصير ووجوب حل مشكلة الفلسطينيين . وهذا ما يسمى بالايجابية الثانية

ثالثا : تحدث المشروع عن الاستيطان الاسرائيلي في الضفة وقطاع غزة بوصفه عملا يعرقل جهود السلام ، وهذه نقطة ايجابية ثالثا يسجلها البعض لمبادرة ريغان .

الا انه وفي ضوء اية مراجعة موضوعية لما يسمى بايا جابيات مبادرة ريغان المستجدة ستقودنا بالضرورة الى الاستنتاجات التالية :

أ ـــ ان الموقف الامريكي لم يتغير على نحو نوعي ملموس بعد مبادرة ريغان وفي ضوء ما تضمنته من مواقف ، ذلك : ان الحديث عن الضفة الغربية وقطاع غزة بوصفها مناطق محتلة ليس بجديد فقط سبق ان تضمنت قرارات مجلسي الامن المعروفة ٢٤٢ ، ٣٣٨ ذات المعنى والتي سبق للادارة الامريكية ان وافقت عليها وهي لاتزال تراها اساسا صالحا لاية تسوية محتملة .

ب ـــ اما الحديث عن حق تقرير المصير ووجوب حل مشكلة الفلسطينيين فليس بالجديد كذلك ، فقد سبق للادارة الامريكية في عهد الرئيس كارتر ان اعلنت استعدادها للبحث عن «وطن للفلسطينيين» مرتبط بصلة ما بالاردن ، كما تحدثت عن حل لمشكلة الفلسطينيين .

ج ـــ اما الحديث عن الاستيطان الاسرائيلي بوصفه عملا يعيق السلام فلايكتسب هو الاخر اية اهمية وجدية طالما ظلت الادارة الامريكية لاتعتبره عملا غير شرعي ، وقد سبق لاكثر من مسؤول امريكي انه تحدث عن الاستيطان بوصفه عقبة في وجه السلام .

اذا ما الجديد في مبادرة ريغان ؟ ولماذا كل هذا الاهتمام العربي والدولي بها ؟

الجواب على هذا التساؤل يتخلص في انها المرة الاولى التي تطلق فيها الولايات المتحدة مشروعا متكاملا «للسلام» في المنطقة يتضمن خلاصة الموقف الامريكي حيال مختلف القضايا .

موضع الخلاف ، في مرحلة ما بعد كامب ديفيد الاول وترمي بثقلها خلف هذا المشروع الجديد . وتعلن اصرارها على تنفيذه باعتباره الاساس الصالح لحل الصراع العربي ـــ الصهيوني .

والجديد ايضا في هذا المشروع . ان يحظى بكل هذا الدعم والتأييد الرجعي خصوصا بعد حرب لبنان التي شكلت الخطوة التمهيدية التي سبقت الاعلان عن المشروع .

وهنا لابد من التوقف امام لالقاء مزيد من لالقاء مزيد من الضوء على مختلف جوانبها المعادية للنضال الفلسطيني :

اولا : المشروع الامريكي يتنكر لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وهو بذلك لايقفز عن الشرعية الفلسطينية فحسب ويدعو الى البحث عن ممثلين اخرين للشعب الفلسطيني كالنظام الاردني وبعض الشخصيات الفلسطينية في الوطن المحتل .

ثانيا : المشروع الامريكي عندما يتحدث عن الفلسطينيين يحصرهم فقط في اطار فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة ، هو بذلك يتجاوز اكثر من نصف الشعب الفلسطيني في المهجر والشتات .

٣ ـــ ان المشروع المذكور يتنكر لحق الفلسطيني الشتات في العودة الى ديارهم وانحصر هذا الحق بفلسطيني الضفة والقطاع .

٤ ـــ يتنكر المشروع لحق شعبنا في العودة والاستقلال وبناء الدولة المستقلة . ويحصر هل المشكلة الفلسطينية في اطار الحكم الذاتي المرتبط بالاردن .

٥ حسب المشروع الامريكي فان الحكم الذاتي يشمل السكان فقط وليس الارض والسكان . واذا كان المشروع الامريكي لم يتحدث صراحة عن كل هذه البنود ، فقد جاءت المذكرة التفسيرية الامريكية التي كشف مضمونها الاخ ابو اللطف رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية في حديثه «للهدف»



حقيقة هذا المشروع ولتاخذ بيد ما قدمه المشروع من «ايجابيات» باليد الاخرى .

ان مشروع ريغان يطرح اليوم بوصفه الخطر الرئيسي الذي يتهدد النضال الفلسطيني ، وعليه فان واجب مقاومة هذا المشروع واسقاطه ، هو المهمة المركزية للنضال الفلسطيني والعربي في مرحلة ما بعد بيروت .

## ٢ ـــ «مشروع السلام العربي»

لم يمض وقت طويل على الاعلان عن مبادرة ريغان وبعد اسابيع قليلة من خروج الثورة الفلسطينية من بيروت ، سارع الملوك والرؤساء العرب الى عقد قمتهم العتيدة في فاس ، لتدارس مستجدات مرحلة ما بعد بيروت .

في فاس الثانية نجحت الرجعية العربية في تحرير «مشروع الملك فهد» معدلا في بعض جوانبه الفلسطينية ، نتيجة ضغط منظمة التحرير الفلسطينية والحالة المعنوية التي خرجت بها من لبنان ونتيجة لمواقف الدول العربية الوطنية في القمة .

لكنها رغم ذلك ـــ اي الرجعيات العربية ـــ تركت بصمات ثقيلة على مقررات القمة العربية فجاء البند السابع في «مشروع السلام العربي» بمثابة اعتراف ضمني مسبق ومجاني بالعدو الصهيوني . وبذلك استبقت الرجعيات العربية بدء مفاوضات ال لام المحتملة وتخلت عن احد اهم اوراقها طواعية دون الحصول على اي مقابل .

قد يرى البعض بعض جوانب مشروع فاس ما يمكن اعتباره انتصارا للخط الوطني في القمة العربية ، لكننا نرى ان هذه الجوانب ليست سوى الطعم الذي يقدم للحصول على التنازل الكبير : وهو الاعتراف بدولة العدو .

فالرجعيات العربية عودتنا باستمرار ان تتراجع عن مقررات القمم العربية حالما تسمح الظروف بذلك ، ولايبقى ساري المفعول من تلك المقررات الا ما يستجيب منها مع المستوى الذي بلغته مسيرة التراجع والاستسلام الرسمي العربي . وكذلك قد يرى البعض «ان لاباس من تقديم بعض التنازلات للحصول على الاجماع العربي ، فهذا الاجماع سلاح بيدنا ليس ضد امريكا فحسب ، ولكن ضد عرب امريكا كذلك»؛ حيث نشهد سلاح المقررات العربية في وجه الخارجين عن الاجماع العربي ونضعهم في الموقع الصعب .

لكن تجربة النضال الفلسطيني المعاصر ، اثبتت ، ان هذا الاعتقاد يصلح حين يكون الامر متعلقا بالجدل المنطقي والمحاججة اللفظية ، لكن صلاحية استخدام سلاح المنطق هذا تتوقف على مستوى استخدامنا لمنطق السلاح ، وللنتيجة المترتبة على ذلك ميدانيا من خلال ما يسمى بتوازن القوى القائم .

ان استخدام سلاح مقررات القمم العربية ممكن فقط حين تكون القوى الوطنية العربية والفلسطينية في موقع يمكنها من فرض نهجها على القمم العربية اولا ومن ثم الزام الانظمة العربية بمقرات هذه القمم .

وغني عن القول ان مثل هذا الوضع ليس قائما حاليا ، لذلك فان التنازلات التي تقدم ثمنا للاجماع العربي ليس سوى تنازلات مجانية اذ سيرعان ما سيجري التراجع عن هذا الاجماع وخرقه .

ولنا في تجربة الانظمة العربية بعد قمة فاس بما يكفي للبرهنة على صحة ما ذهبنا اليه من قول .

فلم يكد حبر المشروع العربي للسلام يجف حتى اخذت الرجعية العربية تروج للبند السابع صارفة الانظار عن البنود السبعة الاخرى ، هذا ما فعله الملك الحسن الثاني الذي اعلن عن «اعتراف العرب باسرائيل» ، وهذا ما اعلنه الملك حسين في جولاته على رأس اللجنة السباعية في عواصم العالم الكبرى .

كذلك كذلك لم يمض وقت طويل على صدور المشروع حتى بادر الملك حسين الى اعلان مشروعه الكونفدرالي ومطالبته بتشكيل وفد مشترك اردني ـــ فلسطيني في اية محادثات تسووية قادمة .

وهو بذلك يضرب عرض الحائط بمقررات القمم ليس في فاس فحسب ، بل وفي الجزائر والرباط وبغداد وعمان وتونس وغيرها .

ولم يعد خافيا على احد ان الملك الاردني لم يقدم على طرح مشروعه هذا لولا الدعم والغطاء الذي وفرته له الرجعيات العربية من المحيط الى الخليج .

وهذا ما كشفته وقائع قمة فاس حيث حاولت الرجعيات العربية تجاوز وحدانية التمثيل الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الفلسطينية لافساح المجال امام اشتراك الاردن في تمثيل الشعب الفلسطيني تمهيدا لطرح مشروعه الكونفدرالي ، الذي يلقى دعما امريكيا اضافة الى الدعم العربي الرجعي .

وهكذا تتضح الاهداف الحقيقية للمشروع العربي والتي تتلخص في تمرير البند السابع ، تحت غطاء البنود الاخرى التي جرى ويجري تجاوزها من قبل الرجعيين العرب .

ولعل في المساعي الرجعية المحمومة ولاحداث مزاوجة بين مشروع فاس ومشروع ريغان ، ما يكشف بوضوح حقيقة النوايا والاهداف الرجعية العربية من وراء طرح هذا المشروع .

تلك المزاوجة التي كشفت عنها تحركات الملك حسين الاخيرة ، واعلانه الصريح بقبول مشروع الرئيس الامريكي ، ودعوات وزير اعلامه عدنان ابو عودة لاستخراج مشروع مشترك يتضمن جميع الجوانب «الواقعية» في المشاريع المطروحة .

ان التفسير الواقعي لمشروع فاس المستمد من ميزان القوى القائم في المنطقة ، ومن الاهداف الرجعية العربية من وراء طرحه ، يقودنا الى الاستنتاج ان هذا المشروع ليس سوى ترجمة منقحة للمشروع الامريكي هدفها دفع منظمة التحرير الفلسطينية خطوة الى الامام على طريق تبني المبادرة الامريكية والوقوع في شراك الشريك الكامل .

لذلك فان موقفا حاسما برفض هذا المشروع ينبغي ان يصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته القادمة .

## ٣ ـــ التفويض والكونفدرالية

في ذات السياق الذي تم فيه طرح مشروعي ريغان وفاس «للسلام» في الشرق الاوسط ، جاء الاعلان عن المشروع الاردني الكونفدرالي وهو المشروع الذي يستجيب من جهة للمبادرة الامريكية في شقها المتعلق بمستقبل الحكم الذاتي المقترح في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، كما يتجاوب من جهة اخرى مع الاطماع الالحاقية للنظام الاردن ويعبر عن حقيقته نواياه الفلسطينية .

ان هذا المشروع وما يستتبعه من تخل عن حق المنظمة في تمثيل شعبها ، وعن حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة يستهدف في النتيجة مصادرة منجزات النضال الفلسطيني طوال ما يقرب من العقدين من الزمان .

ولانضيف جديدا اذا ما قلنا ان خطوة هذا المشروع تتجسد اليوم في كونه يشكل مركز اهتمام الحلف الامبريالي الرجعي ، ذلك ان قبول منظمة التحرير الفلسطينية بالكونفدرالية ، وما يستتبع ذلك من تفويض وتشكيل وفد مشترك انما يشكل الخطوة التي لاغنى لها لتمرير مبادرة ريغان واية ترجمات عربية لها .

صحيح ان الجانب الفلسطيني لم يعط الملك حسين التفويض ولم يقبل بصيغة الوفد المشترك ، لكن ذلك لايقلل من حجم المخاطر الناجمة عن سياسة ترك الابواب مفتوحة امام المشاريع «السلمية» التي طرحت بعد بيروت تحديدا المشروع الامريكي .

لقد وقف المجلس الوطني الفلسطيني سابقا امام موضوع العلاقات الاردنية الفلسطينية ، واتخذ بشأنها القرارات التي تحدد هذه العلاقة وتضع لها الضوابط والمعايير .

وعلى الرغم من الاتفاق او الاختلاف حول مضمون تلك المقررات ، الا ان ما يجري اليوم هو بمثابة تجاوز للبرنامج السياسي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني وعن مقررات الدورة الخامسة عشرة ايضا ويعتبر في جوهره خطوات تهيىء لتراجع فلسطيني رسمي عن تلك المقررات .

لذلك فان المجلس في دورته المقبلة مطالب ان يقف امام هذه الخروقات وان يضع القيادة الفلسطينية امام مسؤولياتها في تطبيق مقررات المجلس الوطني الفلسطيني .